

جمهورية مصر العربية

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

قسم الشريعة الإسلامية

رسالة مقدمة

لنيل درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة كلية
الحقوق

إعداد الباحث / محمد سعد خطاب موسى

بعنوان

الصلح الواقى من الإفلاس فى الشريعة الإسلامية

وتكونت لجنة المناقشة من

1- أ- د / أحمد النجدي زهو : أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية
الحقوق ، جامعة القاهرة - مشرفاً ورئيساً

2- أ- د / رشاد خليل : عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة -
جامعة الأزهر - عضواً

3- أ- د / دياب سليم محمد عمر: أستاذ ورئيس قسم أصول الفقه -
بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة - جامعة الأزهر - عضواً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"
(سورة البقرة : آية 32)

الإهداء

إلى روح والديّ الكريمين رحمهما الله

تعالى

وإلى كل من أسدى إليّ نصحا أو مدّ لي يد

العون

تقريظ

وفى هذا المقام يجدر لى أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان
لأستاذى الذى أشرف على هذه الرسالة :

فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد النجدى زهو : أستاذ ورئيس قسم
الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق ، جامعة القاهرة الذى لم يبخل
عليّ بعلمه الغزير ومساعدته المشكورة، أدام الله صحته وعافاه
فى بدنه وبارك الله فى أولاده وأطال فى عمره وبارك الله فيه
وجعله نبرسًا لطلاب العلم .

كما أتقدم بالشكر العميم للأستاذ الدكتور رشاد خليل عميد كلية
الشريعة والقانون بالقاهرة — جامعة الأزهر لتفضله بقبول
فضيلته مناقشة هذه الرسالة...

وخالص شكري للأستاذ الدكتور دياب سليم محمد عمر أستاذ
ورئيس قسم أصول الفقه — بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة —
جامعة الأزهر لتفضله بقبول مناقشة هذه الرسالة...

وتكونت لجنة المناقشة من

- 1- أ- د / أحمد النجدي زهو : أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق ، جامعة القاهرة - مشرفاً ورئيساً
- 2- أ - د / رشاد خليل : عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة - جامعة الأزهر - عضواً
- 3- أ- د / دياب سليم محمد عمر: أستاذ ورئيس قسم أصول الفقه - بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة - جامعة الأزهر - عضواً

المقدمة

إن الحمد لله نستعينه ونستعديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل لا تباع شهوات النفس والبعد عن منهج الحق فلا هادى له، والصلاة والسلام على نبينا الأمين محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وعلى من اتبعه وسار على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد ،

فإن شريعة الإسلام هي شريعة الخلود والبقاء والتي صلح بها أمرُ الدنيا والدين إلى أن يقوم الناس لرب العالمين، فما من أمر أو واقعة إلا كان لها فى شريعة الإسلام حكم، ومن بين هذه الأحكام موضوعنا الذى نتحدث عنه وهو الصلح الواقى من الإفلاس .

ولا يخفى على ذوى الألباب مدى أهمية بحث موضوع الصلح الواقى من الإفلاس فى الشريعة الإسلامية والقانون.

وعليه فقد أردت أن أبين أصول الصلح الواقى من الإفلاس عند علماء الشريعة الإسلامية ، وذلك بجمع الأدلة التفصيلية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس على أنها قواعد عامة يرجع إليها فى هذا الصدد، والذى يتضح من خلالها سماحة الإسلام وحرصه على المجتمعات والأفراد واستدامة الحياة بينهم دون أدنى شقاق أو خلاف ونحن نعلم جميعاً أن الدستور الحق وهو القرآن قد جاء لمصلحة البشر جميعاً لأنه منزل من خالق البشر الذى علم ما ينفعهم فأمرهم به ورغبهم فيه، وعلم ما يضرهم فنهاهم عنه ورهبهم منه، ومن هنا جاءت أهمية هذا الموضوع .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	الإهداء	4
	التقريظ	5
	لجنة المناقشة	6
	المقدمة	7
2	الخطة	8
3	منهج البحث	14
5	سبب اختيار الموضوع	18
7	تمهيد بين يدي الرسالة (الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان)	19
9	تعريف الإفلاس	25
10	أنواع الإفلاس	25
11	والإفلاس في الشرع	28
13	الإبراء في الشرع	31

35	تعريف الصلح لغة واصطلاحا	16
39	أنواع الصلح في الشريعة الإسلامية وأقسامه	
52	معنى السبب والشرط والعلة	22
56	الباب الأول أسس الصلح الواقى من الإفلاس في الشريعة الإسلامية والقانون التجارى وتاريخه وشروطه	
57	الفصل الأول أسس الصلح الواقى من الإفلاس في الشريعة الإسلامية وتاريخه	
58	المبحث الأول : تاريخ الصلح في الشريعة الإسلامية	
59	المطلب الأول : تاريخ الصلح عبر العصور والأزمان	23
65	المطلب الثانى : تاريخ الصلح في الشريعة الإسلامية	25
77	المبحث الثانى : أسس الصلح الواقى من الإفلاس	28
78	المطلب الأول : تقديم طلب الصلح توقيا للإفلاس	30
85	المطلب الثانى : طبيعة الصلح الواقى من الإفلاس	32

	الإفلاس	
96	المطلب الثالث : الصلح هو اتفاق رضائي	33
103	المطلب الرابع : اعتبار الصلح من قبيل الحكم القضائي	40
110	الفصل الثاني شروط الصلح الوافي من الإفلاس في الشريعة الإسلامية	41
111	المبحث الأول الشروط الموضوعية لانعقاد الصلح	42
112	المطلب الأول : صفة التاجر	43
117	المطلب الثاني مركز المدين المالي اضطراب أعمال التاجر المالية	45
123	المطلب الثالث حسن نية المدين والظروف الطارئة التي أثرت على مركزه المالي (انتفاء غش المدين أو خطئه)	47
131	المبحث الثاني: الشروط الشكلية لانعقاد الصلح	
132	المطلب الأول شروط طلب الصلح	49
135	المطلب الثاني إيداع الوثائق المبررة لطلب الصلح الوافي	
140	المطلب الثالث سلطات المحكمة المختصة بالنظر في طلب الصلح	50

51	المبحث الثالث : تبصر أهل الحل والعقد بطلب الفصل في قبول الطلب أو رفضه	143
52	المطلب الأول : تزود أهل الحل والعقد بطلب الصلح (الأمر بافتتاح إجراءات الصلح)	144
55	المطلب الثاني . . انعقاد جمعية الصلح	150
63	الاستشارة والمشورة	153
66	الباب الثاني آثار افتتاح إجراءات الصلح الوافي من الإفلاس في الشريعة الإسلامية	160
67	الفصل الأول الآثار التي تتعلق بإتمام إجراءات الصلح الوافي من الإفلاس في الشريعة الإسلامية.	161
80	المبحث الأول : آثار إجراءات الصلح	162
68	المطلب الأول : وقف الإجراءات والدعاوى الموجهة للمدين	163
69	المطلب الثاني عدم وجود فترة ريبة في نظام الصلح الوافي من الإفلاس	166
70	المطلب الثالث : عدم المساس بحقوق المدين لدى غير حال الصلح (أثناء الصلح)	172
73	المبحث الثاني : الآثار المتعلقة بالدين المطلوب	178

	والتصالح عليه في الشريعة الإسلامية	
179	المطلب الأول : تحقيق الديون	74
187	المطلب الثاني : الشهر والعلانية	76
195	المطلب الثالث : إدارة أموال المدين أثناء إجراءات الصلح	78
198	الفصل الثاني : آثار الصلح الوافي من الإفلاس في الشريعة الإسلامية	79
199	المبحث الأول : آثار الصلح الوافي المصدق عليه	81
200	المطلب الأول : آثار الصلح بالنسبة للمدين	82
209	المطلب الثاني : آثار الصلح المصدق بالنسبة للدائنين	83
211	المبحث الثالث : آثار زوال الصلح	86
212	المطلب الأول : (الفسخ)	87
218	المطلب الثاني : البطلان ، شروط إبطال الصلح	89
225	المبحث الثالث : الجزاء الجنائي للمدين المفلس ومن عاونه على الإفلاس	91
226	المطلب الأول : تقصير المدين عن الأداء	92

94	المطلب الثاني : غش وتدليس التاجر.	232
96	المطلب الثالث : تدليس أمين الصلح وغشه	235
98	الخاتمة	238
99	مستخلص الرسالة	246
	الفهارس	247
	فهرس الآيات الواردة في الرسالة	248
	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	263
	فهرس المصادر والمراجع	269